



الجمهورية العربية السورية
الوفد الدائم - لاهاي

بيان وفد الجمهورية العربية السورية
أمام الدورة السابعة والتسعين
للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
البند الفرعي 6 (ج) :

إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري
فريق تقييم الاعلان

رئيس البعثة
الوزير المفوض رانية الرفاعي
**Minister Plenipotentiary Rania Alrifaiy
Charge D'affaires of the Permanent Mission
of the Syrian Arab Republic to the
OPCW**

6-9 تموز/يوليو 2021

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

شكراً السيد الرئيس

أود بداية ان أهنتكم بتولي رئاسة المجلس، وان نعرب لكم عن استعدادنا الكامل للتعاون معكم لإنجاح مهمتكم وفقاً للاتفاقية. كما نشكر سعادة السفير فاسكوس غوميز سفير السلفادور على رئاسته المهنية للمجلس على مدى العام المنصرم. ونشكر الأمانة الفنية على جهودها في تنظيم هذه الدورة.

السيد الرئيس

نظراً للحملة المكثفة للتعقيم على كل جهد سوري، نجد انفسنا في مضطرين للتذكير بالبديهيات. فقد انضمت سورية للاتفاقية في ظل حرب شهدت جلب الدول المعروفة، ما يزيد على 400 ألف إرهابي من ما يزيد على 80 دولة وتدريبهم وتمويلهم لقتل الشعب السوري وتدمير الدولة، كما تتمت تغطيتهم سياسياً وإعلامياً من قبل الدول التي تتباكى على الشعب السوري اليوم. وطُلب إلى سورية في هذه الأجواء المعقدة أن تنفذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. ورغم ذلك اتخذت سورية القرار بالالتزام وأوفت به.

اعدت سورية إعلانها الأولي خلال 7 أيام. ومن أجل تحقيق ذلك طلبت سورية من المنظمة ان تساعدنا في صياغته، لعدم توفر الخبرة المطلوبة آنذاك. وكان مطلوباً من فريق تقييم الإعلان تقديم المساعدة على صياغة هذا الإعلان والإعلانات المكملة له في المراحل اللاحقة.

تعاملت سورية بنهج إيجابي وبناء ومفتوح وشفاف طيلة المشاورات التي كانت تجري مع هذا الفريق. ولو كان لدى سورية، كما يزعم ممثلو بعض الدول، ما تخفيه، لما تعاملت بهذا النهج. و توقعت سورية أن تتعاون معها المنظمة بنفس الطريقة، وأن تقيم ما تقوم به بشكل حيادي على الأقل، لكنها وجدت أن المنظمة تحولت إلى أداة لممارسة الضغط على سورية وتوجيه الاتهامات الباطلة ضدها. فقد جرى تفسير وتأويل كل شيء من قبل بعض الدول بطريقة غير علمية بما يتناسب وأجنداتها المعروفة، وبنيت عليه الكثير من الاستنتاجات واستبقت المشاورات الفنية التي لا تزال جارية.

لقد استجابت سورية للعمل مع الأمانة الفنية لتقديم التوضيحات المكملة للإعلان السوري. وهذا حق كفلته الاتفاقية، لا يوجد سبب لإثارة كل هذا الصخب بشأنه. فهناك العديد من الدول التي لا تزال تقدم إعلانات مكملة وبشكل يجافي المنطق أحياناً. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر إحدى الدول الراعية لقرار مؤتمر دول الأطراف C-25/DEC.9، التي قامت، بعد ما يزيد

على 19 عاماً على انضمامها، بالتصريح عن منشأة لإنتاج عنصر كيميائي نقي على مدى عامين، وتمت هذه العمليات أثناء فترة التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. واكتفت بالإعلان عن انتهاء هذه العمليات، إن كانت قد انتهت بالفعل، بالقول أنها "لم تكن تعلم بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية". طويت المسألة دون أي أسئلة من أصحاب الرؤوس الحامية في المجلس حول توافق ذلك مع الاتفاقية ولا عن سبب عمليات الإنتاج هذه؟ وهو إنتاج و/أو تسليح؟ وأين العوامل النقية التي تم إنتاجها؟ ولا عن حجم الحاويات التي وضعت فيها؟

ورغم ذلك نجد سورية تتعرض لكل أشكال الاستفسارات والإدانات عندما تقوم بالتعاون مع فريق تقييم الإعلان من أجل استكمال إعلانها الأولي وتفتح منشأتها للزيارات المرة تلو الأخرى وأخذ العينات مرة تلو الأخرى، دون نهاية في الأفق.

لقد قلنا أن المسائل المتعلقة بالإعلان مسائل علمية وفنية بحتة وترتبط بتفسيرات علمية مختلفة، وتحتاج للوقت. وبدون الخوض بتفاصيل معلومات سرية classified، نود الحديث عن إحدى المسائل المعلقة، وهي مسألة الذخائر. لقد أخذت هذه المسألة حيزاً كبيراً وواسعاً من النقاش، قدمت خلالها اللجنة الوطنية السورية كل ما طلبه الفريق، وأوضحت المسار الكامل لعمليات التحويل والاستخدام، بما في ذلك بعض الوثائق المتوفرة، وأُتيح للفريق إجراء مقابلات مع الأشخاص المعنيين، واستمرت المناقشات بشأنها خلال الجولة 24 للمشاورات، إلا أن الفريق أعلم اللجنة الوطنية أن الوقت ليس كافياً لديه وطلب استكمال العمل حولها في جولة المشاورات القادمة، وبالتالي بقيت معلقة لم تجد طريقها للطبي.

مثال آخر أشاره معكم: لقد كانت إحدى المسائل المعلقة جاهزة للإغلاق منذ ما يزيد على العام، وتم أخذ العينات التي تُثبت ذلك، لكن تفاجأنا بتسرب هذه العينات من مخابر المنظمة، في سابقة خطيرة في عمل المنظمة، تلقي الظلال على أسباب ذلك التسرب. ومما يزيد الأمور غموضاً هو أن هذه المسألة لا تجد طريقها إلى تقارير المدير العام، ويعتبرها أنها أصبحت خلفنا، ولا يعيد ذكرها في التقرير تلو الآخر، في حين يكرر في تقاريره لفت النظر إلى مسائل منذ سنوات عدة. اليوم، بعد مرور ما يزيد على العام على تسرب هذه العينات، ما تزال المسألة التي كان من المفترض أن تساعد تلك العينات المسربة على إغلاقها، مفتوحة، وانتهى كل حديث عن تلك العينات المسربة. أين الدول التي تدعي الدفاع عن المنظمة، ألن تستفسر عن سبب التسرب ولا عن كيفية تجنبه؟

السيد الرئيس

لاحظنا أن فريق تقييم الإعلان يقدم فرضية معينة ويعمل على إثباتها، ويتجاهل كل ما يقدمه الجانب السوري من معلومات، وينتقل، قبل انتهاء المناقشات إلى تأكيد قاطع بوجود عامل كيميائي نقي في أحد المواقع، ويطالبنا السيد المدير العام بالإعلان عن هذا الموقع على أنه موقع إنتاج تم استخدامه للإنتاج و/أو التسليح. لقد أعلنت سورية قد سبق وأعلنت عنه سورية في إعلانها الأولي على أنه لم يُستخدم مطلقاً في إنتاج الأسلحة الكيميائية. وأوضح الجانب السوري إن وجود مادة كيميائية لا يعني إطلاقاً وجود نشاط كيميائي محظور في ذلك الموقع. لقد جرت مناقشات فنية مطولة مع فريق تقييم الإعلان حول هذه المسألة، وبين الجانب السوري أسباب وجود مثل هذه العينة/العينات، ولا تزال المشاورات الفنية قائمة مع الفريق حول هذه المسألة حتى الآن. ورغم ذلك تم اختيار تسليط الضوء على هذه المسألة دون غيرها في الأشهر القليلة الماضية في ظل الحملة المتصاعدة ضد سورية لوضع الأسس لاستصدار القرار رقم C-25/DEC.9 والتي ما تزال مستمرة حتى الآن، ويتم أفراد مساحات واسعة لمسألة من المسائل العدة لدعم ادعاء بعض الدول ان لدى سورية ما تخفيه، علماً بأن فريق تقييم الإعلان أخذ عدة عينات من الموقع على مدى سنوات عدة بعلم وتعاون كامل من الدولة السورية. فلو كانت سورية لديها ما تخفيه لما سمحت للفريق بزيارة الموقع مرة تلو الأخرى، وأخذ العينات منه مرة تلو الأخرى.

اما المسألة الثانية الجديدة التي أضافها الفريق إلى المسائل العالقة، هي تلك التي أدرجها المدير العام في تقريره 91 و92. على الرغم من أن هذه المسألة لا تزال تخضع لمناقشات علمية فنية، وقد زودت اللجنة الوطنية السورية الأمانة الفنية برد أولي حول هذا الموضوع على أن تُستكمل المناقشات خلال جولة المشاورات القادمة.

لقد بات واضحاً أنه مهما قدمت سورية من معلومات، فإن ملف المسائل العالقة لن يُغلق، بل والهدف هو زيادة المسائل العالقة في كل زيارة للفريق لسورية، طالما أن التعليمات المُعطاة للفريق تقضي بإبقاء هذا الملف مفتوحاً. هذا في الوقت الذي لم يتم تدمير فيه أكبر ترسانة كيميائية في العالم لدى الولايات المتحدة تُشكل خطيراً على كل شعوب العالم ودولة، واداة لتهديد السلم والأمن الدوليين، بذرائع عدة، من بينها جائحة كوفيد-19. تخيلوا لو أن دولة صغيرة أعلنت ذلك للتهرب من التزاماتها، ماذا كان سيحصل؟

السيد الرئيس

إن الجولة 25 من المشاورات ستتعدد، مثل سابقتها، حسب ترتيبات يتفق عليها الجانبين بما يتناسب مع التزامات كل منهما، لذلك فمن الطبيعي أن يتم تأجيل أي جولة مشاورات إذا لم يكن الموعد مناسباً. سورية لم ترفض منح سمات دخول للفريق، ولم يسبق لسورية أن فعلت ذلك على مدى 8 سنوات.

أرسلت الأمانة الفنية طلب منح سمة دخول لمدير مكتبها في دمشق، وأود إبلاغكم بأن البعثة وجهت مذكرة إلى المنظمة رقمها 61 تاريخ 2021/7/5، بصدور سمة الدخول لمدير المنظمة، وأصبح بإمكانه الحصول عليها من مركز الجديدة الحدودي مع لبنان. ونشير إلى ان موافقة الجمهورية العربية السورية على منح تأشيرة الدخول هذه، لا تعني بأي شكل من الأشكال قبولها للقرارات الجائرة التي اتخذها مؤتمر الدول الأطراف ضد سورية في دورته 25 .

السيد الرئيس

بالنسبة لتقريراً جولة التفيتش السابعة على مركز البحوث والدراسات العلمية، نعيد التأكيد على أن الفريق أوضح أنه "لم يتم رصد مواد كيميائية في نتائج تحليل العينات المرفوعة من المركز، ولم تتم ملاحظة أي أنشطة غير متوافقة مع التزامات الدولة الطرف بموجب الاتفاقية، ولم يتم رصد أي مسائل بحاجة لأي اهتمام إضافي، وكذلك لم يتم رصد حالات عدم يقين".

كنا نتوقع أن يتم التركيز على هذه الملاحظات الإيجابية التي تؤكد مدى تعاون سورية والتزامها، فلو كان الأمر غير ذلك لكنا سمعنا شيئاً من الاتهامات والتهديدات من الدول المعادية لسورية، ولوجدت طريقها إلى أقرب تقرير للمدير العام.

السيد الرئيس

أرسلت بعثة الجمهورية العربية السورية المذكرة رقم 51 تاريخ 23 حزيران /يونيو 2021، مُرفق بها رسالة من السيد وزير الخارجية والمغتربين، رئيس اللجنة الوطنية إلى مدير عام المنظمة حول ما ورد في إحاطة المدير العام أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 3 حزيران/يونيو 2021 والمغالطات الكبيرة التي وردت في تلك الإحاطة. طلبنا من الأمانة الفنية تعميمها على الدول الأطراف، ونشرها كوثيق رسمية من وثائق الدورة الحالية للمجلس على موقعها على الإنترنت وعلى الإكسترنات. وما نزال نتطلع إلى قيام الأمانة الفنية بذلك. كان المدير العام قد أعلن قبل

قليل أنه تم نشر الرسالة على موقع الإكسترنانت. لم يعثر أي من زملائي عليها. ونتطلع إلى قيام الأمانة بإعلامنا بالرابط الصحيح.

ختاماً، اليوم بعد مرور 8 سنوات على انضمام سورية للمنظمة وتعاونها وتعديلها لإعلانها الأولي، وغيرها من الخطوات: إلى متى سيبقى هذا الملف مفتوحاً؟ إلى متى سيتم استغلاله المنظمة في مشاريع الدول المعادية لسورية دولة وشعباً؟ وأسأل الدول الأطراف جميعاً التي تسمعنا، لو كنتم تعلمون انه سيتم استغلال هذه المنظمة أداة للعدوان على إحدى الدول الأطراف، هل كنتم انضمامتم إليها؟ أضع هذا السؤال بين يديكم.

تود بعثة الجمهورية العربية السورية اعتبار هذه الكلمة وثيقة رسمية من وثائق الدورة ونشرها على موقع المنظمة على الانترنت والإكسترنانت
شكراً السيد الرئيس